



تجديد الأطفال
يضع البوليساريو تحت
صائلة المحاسبة الدولية

4ص

طيب إسطنبول
يعري انقسامات المجتمع
التركي تحت حكم أردوغان

16ص



إلياس الرحباني
شاهد
على حلو لبنان ومزّه

24.8ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 06/01/2021

22 جمادى الأولى 1442

السنة 43 العدد 11932

Wednesday 06/01/2021

43rd Year, Issue 11932

العرب

انتخابات مبكرة لإخراج تونس من الأزمة السياسية

الجمعي قاسمي
تونس - ارتفع الحديث في تونس من جديد حول فكرة الذهاب إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها، كمنهج لحل الأزمة السياسية الراهنة التي شلت البلاد، وأربكت عمل حكومة هشام المشيشي الذي اهتز حزامه البرلماني بحبس نبيل القروي رئيس حزب قلب تونس، وتزايد خلافاته مع الرئيس قيس سعيد، وكان آخر فصولها إقالة وزير الداخلية توفيق شرف الدين المحسوب على قائمة الوزراء الذين يتبعون الرئيس سعيد.

وبدأ سيناريو هذه الانتخابات المبكرة يفرض إيقاعه على سجالات مجمل الفاعلين السياسيين، وسط دخول البرلمان الحالي الذي أقرته انتخابات عام 2019 في دائرة "الفوضى" بسبب حالة التشتت والتشرد التي تحيط بتركيبه، والتي وصلت إلى حد تبادل العنف تحت قبته في سابقة لم تعرفها تونس من قبل.

وفيما يزيد المشهد السياسي بالمبادرات التي تقترح تنظيم حوار وطني للخروج من هذه الأزمة، لا يبدو أنها ستصل إلى توافق حولها، عاد البعض من السياسيين إلى الدفع بخيار الانتخابات السابقة لأوانها للخروج من هذا المازق الذي بات يهدد بسقوط بناء الدولة في أي لحظة.

وفي سياق هذه العودة التي يروج أن تكون محور السجالات السياسية في البلاد خلال هذه الفترة، دعا عياض اللومي، القيادي في حزب قلب تونس، إلى تنظيم انتخابات سابقة لأوانها، تشمل أيضا الانتخابات الرئاسية.

وقال اللومي في تصريحات إذاعية بثت الثلاثاء "نمر الآن بأزمة خطيرة ليس فقط بسبب إيقاف نبيل القروي الذي يعد من التأثيرات السلبية لتطور المشهد، والمطلوب هو الذهاب إلى انتخابات تشريعية ورئاسية سابقة لأوانها".

ويعد أن انتقد أداء الرئيس قيس سعيد، واتهمه بـ"إخفاء أجندة" قال إن هدفها هو "المرور إلى النظام المجلسي"، أعرب اللومي عن خشية حزبه قلب تونس من أن يكون هدف الحواري الوطني "هو إسقاط حكومة هشام المشيشي، أو تغيير نظام الحكم".

ويُعتبر هذا الموقف تطورا لافتا في رؤية حزب قلب تونس (30 مقعدا برلمانيا)، ولاسيما أنه يشترك مع حركة النهضة الإسلامية برئاسة راشد الغنوشي، وائتلاف الكرامة المثير للجدل، في دعم حكومة هشام المشيشي الذي سبق له أن وصف هذا التحالف بـ"وسادته" البرلمانية.

ويزيد هذا الموقف في خلط أوراق هذا التحالف، باعتبار أن حركة النهضة وائتلاف الكرامة سبق لهما أن علنا عن رفضهما لفكرة الذهاب إلى انتخابات مبكرة، ما يعني أن صمود هذا التحالف أمام محاولات دفع الوضع إلى انتخابات سابقة لأوانها أصبح مشكوكا فيه، خاصة بعد أن وصلت رياح تلك المحاولات إلى حزب تحيا تونس برئاسة يوسف الشاهد، الذي له 14 مقعدا برلمانيا.

وفي تحول في موقف هذا الحزب الذي يدعم حكومة هشام المشيشي دون أن ينضم إلى التحالف الثلاثي بقيادة حركة النهضة، دعا يوسف الشاهد خلال كلمة

انتخابات تشريعية مبكرة يجب العودة إلى الشعب للخروج من عبث الوضع الحالي

يوسف الشاهد محمد القوماني

قمة «التضامن» تنتهي دون الكشف عن شروط المصالحة وآليات تطبيقها

مصر والتهديّة مع قطر: لا قبول واضحا ولا رفض قاطعا



السعودية وقطر.. من الواعر إلى السهل؟

وعلمت "العرب" أنه حتى صباح يوم القمة، لم يكن محسوما حضور وزير الخارجية المصري، أو أي مسؤول رفيع آخر، وتبدل الموقف في اللحظات الأخيرة، لتجنب الاتهام بأن مصر تقف ضد مصالح تعلم أكثر من غيرها أنها لن تغير الكثير في التصرفات القطرية.

وأوحت مصادر مصرية، لـ"العرب"، المالبة على بن شريف العمادي، إلى مصر قبل انتهاء أعمال القمة الخليجية، وذلك بحضور افتتاح فندق لشركة الديار القطرية، إن هناك تفاهات ثنائية خفية بين الدوحة والقاهرة، وهو ما جعل الموقف المصري في وضع حرج.

مسألة التنازلات القطرية لا يمكن أن يكون دليلا على أن دول المقاطعة، بما في ذلك السعودية، قد رضيت بنسوية فضفاضة تخرج منها قطر دون أن تقدم أي ضمانات، وهو ما لا تقبل به دول مثل مصر التي تجد حرجا كبيرا في التعامل مع هذا الغموض.

وقالت مصادر مصرية، لـ"العرب"، إن القاهرة تتعامل مع ملف المصالحة مع قطر بـ"طريقة دبلوماسية شديدة التعقيد، تخفي أكثر مما تبطن، ولا اعتبارات إقليمية ودولية، اتخذت موقفا مؤيدا على استعداد، خوفا من انتهاكها بالوقوف ضد المصالحة".

وجماعة الإخوان، والعمل على إرباك عمل "الشريعة" خلال السنوات الثلاث الماضية. وتعاملت قطر مع الملف اليمني بعيدا عن رؤية مجلس التعاون الخليجي، بدءاً من الوساطة القطرية بين الحكومة والحوثيين في عام 2007، وما رافق ذلك من حديث حول تورطها في دعم الحوثيين ماليا ولوجستيا وإعلاميا.

وتصدر الملف اليمني قائمة المبررات التي دفعت إلى إنهاء مشاركة قطر في التحالف العربي لدعم "الشريعة"، في منتصف عام 2017، وبرزت قيادة التحالف قراراتها بممارسات قطر. وتتصاعد الدور القطري في اليمن بعد إنهاء مشاركة الدوحة في التحالف، حيث عملت وفقا لمرقبين يمينيين على

وكيفية التزام قطر بتنفيذها، في حين تمت الإشارة إلى مصر بشكل عرضي. وقالت أوساط خليجية متابعة إن القمة هدفت إلى تحقيق مصالح معنوية أكثر منها مصالح سياسية تتم بعد مناقشة أسباب الأزمة وطريقة الخروج منها، وتحديد عناصر التنازلات والجهة التي يفترض أن تبدأ الخطوة الأولى. ولم تستبعد هذه الأوساط أن يكون الهدف من القمة هو تحقيق "مصالحة ظرفية وسريعة" مرتبطة بالتحديات التي تحملها إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، وسط حديث عن أن المهم خليجيا هو تبييد المخاوف من الضغوط القادمة، على أن يتم بعد ذلك تطوير هذه المصالحة بشكل تفصيلي وتأخذ الوقت الكافي بما يسمح لمختلف الأطراف بأن توازن مواقفها وفق حساباتها وعلاقتها.

ولكن أدي أنور قرقاش، وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، ارتياح بلاده لنائج قمة العلاء إلا أنه أكد على أن "هناك حاجة إلى إعادة بناء الثقة لإقامة علاقات شفافة وقوية بين دول الخليج". ويقول مراقبون إن السلطة المعنوية للسعودية والملك سلمان قد ساهمت في أن تأخذ القمة بعدها التجميعي، وهو أسلوب وإن كان قادرا على تخفيف العراقيل أمام اللقاء الخليجي، فإنه لا يضمن أن يكون الحل دائما وشاملا.

ويرى الأستاذ الجامعي المساعد في جامعة الكويت بدر السيف أن "إجراءات بناء الثقة بدأت على ما يبدو بين السعودية وقطر، ولكن الآخرين سينضمون لاحقا". وأضاف "كما كل مصالحة، قد تكون هذه مزروعة بالعقبات، ويمكن أن تنتهي في طريق مسدود وبنوترات"، متوقعا أن تكون المحادثات القادمة بين الدول المعنية "صعبة" بسبب "المصالح المتناقضة".

وسينتظر الخليجيون ما بعد القمة لمعرفة حقيقة ما تم الاتفاق عليه بشأن المصالحة، وهل أن الأمر وقف عند تعهدات شخصية من الزعماء والقادة أم تم التوصل إلى اتفاق يظل سريا لعدم إخراج أي جهة بشأن التنازلات والضمائم المتبادلة، مثل ما حصل مع اتفاق الرياض في 2013 و2014، حيث ظهرت الوثائق، التي تم توقيعها بين مختلف الأطراف، في خضم أزمة المقاطعة.

ويرى متابعون للشأن الخليجي أن الصمت الذي رافق القمة بشأن العلاقات الخارجية في بيان الثلاثاء، عن "تطلع الجمهورية اليمنية بان تعمل القمة (...) على معالجة القضايا العالقة وعودة العلاقات الخليجية إلى مجراها الطبيعي تحقيقا لتطلعات قادة وشعوب المنطقة".

وقالت مصادر سياسية يمنية لـ"العرب" إن تيارا واسعا ومؤثرا في الحكومة، إضافة إلى الإخوان المسلمين في اليمن، سيدفعون باتجاه تطبيع العلاقات اليمنية - القطرية دون الحصول على أي ضمانات بوقف قطر دعمها للحوثيين.

العلاء (السعودية) - اكتفت القمة الخليجية بالتأكيد على "التضامن والاستقرار" في الخليج، و"عودة كاملة للعلاقات الدبلوماسية" بين رباعي المقاطعة وقطر. وغطت حفاوة الاستقبال والكلمات المتفائلة بالمستقبل، التي أطلقها القادة، على موضوع المصالحة التي عقدت القمة لأجلها، ومضمونها وشروطها وآليات تنفيذها.

وأطلق البيان الختامي للقمة، الذي القاه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، مجموعة من البنود العامة عن "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، والالتزام بـ"تعزيز التعاون في مكافحة الكيانات والتيارات والتنظيمات الإرهابية"، و"التصدي المشترك لأي تهديدات لأمن الخليج". لكن دون أن يشير إلى أي التزامات مباشرة من أي جهة بتنفيذها.

وأعلن وزير الخارجية السعودي عودة العلاقات الكاملة بين الدول المقاطعة وحرص العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز على أن تكون القمة برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان ليؤكد أن المصالحة هي خيار الأمير محمد أيضا.

وافتتح ولي العهد السعودي القمة بكلمة قال فيها إن جهود الكويت والولايات المتحدة أدت "إلى تعاون الجمي، للوصول إلى اتفاق بيان العلاء". وفيما أشار الأمير محمد بن سلمان إلى إيران، القريبة من قطر، وضرورة توحيد الجهود لمواجهة "التهديدات التي يمثلها البرنامج النووي الإيراني وبرامج الصواريخ الباليستية"، فإنه تجاهل الحديث عن تركيا أو الإشارة إليها رغم أنها كانت على قائمة المطالب.

وكان الإعلام السعودي ينقل بالتفاصيل الاستقبال واللقاءات والجولة بين ولي العهد وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني للتأكيد على أن العلاقة بين البلدين دخلت مرحلة جديدة.

وغابت عن بيان القمة أي إشارة إلى مطالب دول المقاطعة

عَدَن - اعتبرت مصادر سياسية أن الملف اليمني سيكون الاختبار الأصعب الذي يثبت جدية الدوحة في المصالحة الخليجية، بالنظر إلى تاريخ قطر في دعم حالة التوتر في اليمن حتى قبل اندلاع الحرب الأخيرة التي أعلنت الدوحة مشاركتها فيها ضمن قوات التحالف العربي.

وتساءل مراقبون يمينيون عن موقف الحكومة اليمنية من المصالحة، وهل ستكون طرفا في أي اتفاق؟ وخصوصا أنها قامت في أعقاب التوتر بين قطر ودول المقاطعة بسحب سفيرها من الدوحة، على غرار ما فعلته الرياض وأبوظبي والقاهرة والمنامة.

وفي أول موقف رسمي يمني رحبت الحكومة المعترف بها دوليا بما اعتبرته "الجهود الصادقة لإعادة اللحمة بين الأشقاء في دول مجلس التعاون".



أنور قرقاش هناك حاجة إلى إعادة بناء الثقة لإقامة علاقات شفافة وقوية



نجيب غلاب على قطر أن ترفع يدها عن الطابور الخامس في معسكر الشرعية